التاريخ: 2020/2/18

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: إفصاح عن معلومات جوهرية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلتزاماً منا بما جاء في الفصل الرابع من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

ونظراً لطلب الشركة بتاريخ 2020/2/16 إيقاف التداول مؤقتاً على سهمها لحين الإفصاح عن معلومات جوهرية، تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع) الافصاح عن الحكم الصادر من المحكمة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس– فرنسا بموجب نموذج الافصاح عن المعلومات الجوهرية المرفق.

ونطلب إعادة التداول على سهم الشركة مرة أخرى بعد الإنتهاء من الافصاح على المعلومات الجوهرية على النحو المرفق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن عبد الرحمن

مدير الخزينة ومسئول شئون المستثمرين

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ع.
Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

نسخة إلى: هيئة أسواق المال.

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

التاريخ	2020/2/18
اسم الشركة المدرجة	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع)
المعلومة الجوهرية	إلحاقاً لإفصاح الشركة بتاريخ 2015/10/19 بشأن تقدم شركة دمياط الدولية للموانئ (شركة مساهمة مصرية) والتي تساهم فيها شركة كي جي ال الدولية للموانئ والتخزين والنقل (شركة زميلة لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل بنسبة 38.92%) ضمن مجموعة من المستثمرين من الشركات العربية والأجنبية بنسبة 25% ، بطلب إقامة دعوى تحكيمية أمام المحكمة الدولية للتحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس– فرنسا ضد هيئة ميناء دمياط التابعة لوزارة النقل المصرية للمطالبة بتعويض قدره 1,2 مليار دولار أمريكي. **وفي إطار ذلك النزاع أُخطرت الشركة الزميلة (شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل) من قبل شركة دمياط الدولية للموانئ بصدور حكم في الدعوى التحكيمية سالفة البيان لصالحها بما يلي:** **1) عدم مشروعية فسخ عقد الامتياز من قبل هيئة ميناء دمياط (المحتكم ضدها).** **2) عدم نفاذ إتفاقية التسوية والملحق رقم 1 والملحق رقم 2، وزوال جميع الآثار المترتبة عليها لعدم صدور قرار بها من مجلس الوزراء المصري.** **3) رفض جميع مطالبات هيئة ميناء دمياط (المحتكم ضدها) في الدعوى المقابلة.** **4) وفي شأن التعويضات التي تطالب بها شركة دمياط الدولية للموانئ (المحتكمة)، فقد قررت هيئة التحكيم إلزام هيئة ميناء دمياط (المحتكم ضدها) بأن تسدد لشركة دمياط الدولية (المحتكمة) المبالغ التالية:** • **مبلغ 303,800,000 دولار أمريكي (ثلاثمائة وثلاثة ملايين وثمانمائة ألف دولار أمريكي) يمثل النفقات التي تكبدتها المحتكمة بموجب عقد الامتياز، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بمعدل 5% سنوياً من تاريخ رفع**

	الدعوى التحكيمية في 2015/9/21 وحتى السداد التام. • مبلغ 120,000,000 دولار أمريكي (مائة وعشرون مليون دولار أمريكي) يمثل الربح الفائت، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بمعدل 5% سنوياً بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من صدور الحكم وحتى السداد التام. • مبلغ 3,557,261.17 دولار أمريكي (ثلاثة ملايين وخمسمائة وسبعة وخمسون ألفاً ومائتان وواحد وستون دولار أمريكي وسبعة عشر سنتاً) يمثل مجموع ما سددته المحتكمة لغرفة التجارة الدولية و50% من النفقات والمصروفات الأخرى التي تكبدتها المحتكمة، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بمعدل 4% سنوياً بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من صدور الحكم وحتى السداد التام.
أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة	يتعذر على الشركة في الوقت الحالي تحديد الأثر المالي.